لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

«الاستئناف» تلزم «الساحل» برد 8,5 ملايين دينار

أعلنت شركة الساحل للتنمية والاستثمار (ساحل) ان محكمة الاستئناف التجارية قد قضت بجلسة الأربعاء 26 نوفمبر 2014 بقبول الاستئنافين الأصليين بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدعوى الأصلية وببطلان عقد الاتفاق المؤرخ في 23 يونيو 2008، وإلزام المستأنف عليها (الساحل) برد المبالغ التي تسلمتها من المستأنفين ومقدارها 8,5 ملايين دينار، بالإضافة إلى 30 دينارا مقابل أتعاب محاماة. وأشارت «الساحل» إلى أنه كان قد صدر حكم أول درجة لصالح الشركة قضى برفض الدعوى المقامة من المستأنفين، وأن الشركة حاليا بصدد اتخاذ إجراءات وقف تنفيذ الحكم والطعن بالتمييز.

جانب من اجتماع أوبيك (رويترز)

المنظمة اجتمعت أمس وسط تراجع الأسعار لأدنى مستوى في 4 سنوات

«أوبيك» تثبّت سقف الإنتاج من دون تغيير

د.علي العمير خلال دخوله اجتماع اوبيك أمس

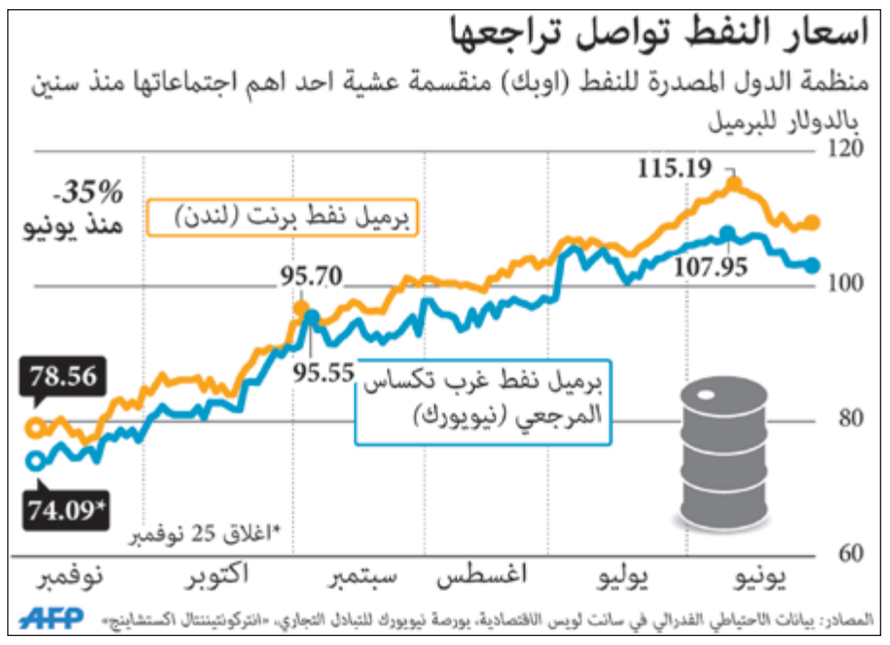

ڤيينا ـ وكالات: كشف وزير النفط السعودي علي النعيمي عن ان منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبيك» لن تخفض سقف الإنتاج الحالي البالغ 30 مليون برميل يوميا.

وعقب القرار هبط خام برنت 3 دولارات إلى 74,75 دولارا للبرميل ليبلغ أدنى مستوى منذ سبتمبر 2010 بعد انتهاء اجتماع أوبيك.

من جانبه، ذكر وزير النفط الكويتي د.علي العمير لدى مغادرته الاجتماع أنه «لا تغيير».

وكان وزراء النفط في دول أوبيك الـ 12 قد التقوا قبل ظهر أمس في مقر «اوبيك» في العاصمة النمساوية سعيا للتوصل إلى تسوية. وحظى الاجتماع بمتابعة غير مسبوقة منذ سنوات بسبب طفرة النفط الصخري الأميركي وتباطؤ النمو الاقتصادي في الصين وأوروبا.

في هذه الإثناء واصلت أسعار النفط تراجعها، ما يدل على أن المستثمرين لا يعلقون آمالا على خفض السقف.

ويقول خبراء إن نتائج اجتماع أوبيك أصبحت واضحة، فليس هناك تخفيض، فالجميع متأهب لانخفاض الأسعار وإن السوق قبل وبعد اجتماع أوبيك سيكون مختلفا.

النعيمي: توافق خليجي على سياسة إنتاج النفط الحالية لدول المنظمة

وقال وزير البترول السعودي علي النعيمي إن منتجي النفط الخليجيين توافقوا على سياسة إنتاج الخام، واضاف قبل اجتماع اوبيك «نحن على ثقة كبيرة بأن أوبيك ستتبنى موقفا موحدا».

من ناحيته قال وزير الطاقة الإماراتي سهيل المزروعي في تصريح قبل الاجتماع:«اعتقد أن السوق سيستقر. سنناقش التدابير التي سنتخذها ومساهمتنا في هذه التدابير.. كل الأمور ستناقش، وسنضع نصب أعيننا المصالح البعيدة الأمد للمنظمة وأعضائها».

واضاف في تصريح صحافي قبل بدء الاجتماع «نسعى إلى تثبيت السوق على المدى البعيد، ولا نسعى إلى تدابير على المدى القصير».

من جهته، قال وزير الخارجية الفنزويلي رافايل رامبريز انه سيدافع عن خفض إنتاج المنظمة، معتبرا أن فائض الإنتاج في السوق النفطية يبلغ مليوني برميل يوميا.

وذكر وزير النفط د. علي العمير أن «إغراق السوق لا يأتي فقط من أوبيك، وحتى لو عمدت أوبيك إلى خفض إنتاجها قليلا، فان ذلك لن يستوعب قدرة السوق (الإنتاجية) المفرطة».

من جهة ثانية، قال ليونيد فيدون أحد مالكي لوك أويل ثاني أكبر منتج روسي للنفط إن الشركة ستزيد توزيعاتها النقدية إلى أكثر من 50٪ من صافي الربح إذا نزل سعر النفط عن 70 دولارا للبرميل في 2015.

«كابيتال انتليجنس» تثبت تصنيفها لـ «برقان» عند «BBB»

أعلنت وكالة التصنيف العالمي «كابيتال انتليجنس»، أنها قامت بتثبيت تصنيف القوة المالية لبنك برقان عند درجة «BBB» في ضوء تحسن جودة الأصول (على الرغم من الزيادة في القروض المتعثرة في السنة الحالية)، والسيولة الجيدة والإصدار الناجح للشريحة الأولى من رأس المال إصدار رأسمال الشريحة الأولى في شهر سبتمبر من هذا العام.

وذكر البيان المنشور على موقع البورصة أن تصنيف القوة المالية محدود نظرا للانكشافات السيادية غير المباشرة المرتفعة والمصنفة أقل من مستوى الاستثمار، وذلك من خلال البنوك التابعة العاملة والانكشاف الكبير والمتزايد للأطراف ذات الصلة وتركزات العملاء الرئيسيين في القروض وودائع العملاء (على الرغم من كون ذلك ظاهرة نظامية الى حد ما). وأشار البيان الى أن بنك برقان أصبح حاليا هو ثاني أكبر بنك تجاري تقليدي في الكويت من حيث الأصول المجمعة.

«المتحد»: «فيتش» ثبتت كل تصنيفات البنك بنظرة مستقبلية مستقرة

قال البنك الأهلي المتحد ان وكالة فيتش العالمية ثبتت كل تصنيفات البنك مع نظرة مستقبلية مستقرة، حيث تم تصنيف قدرة المصدر على الوفاء بالتزاماته طويلة الأجل عند الدرجة «آيه+»، وقدرة المصدر على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل عند الدرجة «إف1»، وملاءته المالية عند درجة «بي بي بي-»، ومستوى الدعم الخارجي عند درجة «1»، وكذلك الحد الأدنى لمستوى الدعم الخارجي عند درجة «آيه+». وأوضح البنك ان تقييم فيتش استند إلى الاحتمالات المرتفعة لدعم الجهات الحكومية الكويتية للبنوك المحلية بصفة عامة عند حاجة البنوك لذلك بغض النظر عن حجم البنك أو طبيعة نشاطه أو الهيكل التمويلي أو نسبة مساهمة الحكومة في البنك، ويرجع ذلك إلى القدرة المالية للكويت (آيه آيه/ستيبل)، وكذلك النزعة القوية لدى السلطات الكويتية لدعم النظام المصرفي المحلي.

وأضاف البنك في بيان نشر له اليوم على الموقع الرسمي للبورصة ان وكالة فيتش ترى أيضا ـ بالإضافة لما سبق ـ أن النظام المحكم لبنك الكويت المركزي في الرقابة علي البنوك يؤكد الملاءة المالية للبنوك الكويتية.

وكانت وكالة موديز العالمية قد قامت في مطلع أكتوبر الماضي بتثبيت كل تصنيفات البنك أيضا مع نظرة مستقبلية مستقرة، حيث منحت الوكالة تصنيف ودائع العملة المحلية للبنك عند درجة «آيه 2»، وبقي الائتمان الأساسي والأساسي المعدل عند درجة «بي آيه آيه 3»، وكذلك القوة المالية للبنك عند درجة «دي+».

«الاستثمارات»: تواضع أحوال السوق قد يؤثر سلباً على نتائج الشركات السنوية

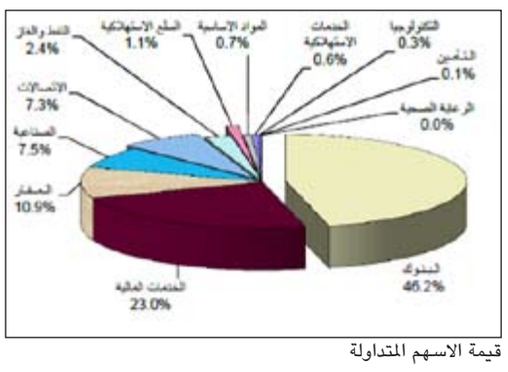

قيمة الاسهم المتداولة

قال التقرير الأسبوعي لشركة الاستثمارات الوطنية إن سوق الكويت للأوراق المالية أنهى تعاملاته هذا الأسبوع على تراجع وذلك مقارنة مع أدائه خلال الأسبوع الماضي، إذ تكبدت المؤشرات الوزنية (الوزني ـ NIC 50 ـ كويت 15) خسائر طفيفة بنسب بلغت 0,6٪ و0,5٪ و0,5٪ بينما حافظ المؤشر السعري على مستواه حيث أنه لم يرتفع سوى 0,8 نقطة، وانخفض المعدل اليومي للكمية المتداولة وعدد الصفقات بنسب 4,1٪ و5,8٪ على التوالي خلال نفس الفترة وانخفض أيضا المعدل اليومي للقيمة المتداولة بنسبة 5,3٪ إذ بلغ المعدل 15,9 مليون دينار خلال الأسبوع بالمقارنة مع متوسط 16,8 مليون دينار للأسبوع الماضي. وعلى ما يبدو جليا حالة التذبذب والتراجع المصاحب للركود لاتزال قائمة بل وطالت أيضا بعض الأسهم الثقيلة والقيادية التي بلغت أسعارها كما في خضم الأزمة المالية العالمية في يناير من 2009 رغم عدم خسارتها أو حصول أي تغيرات جوهرية على أنشطتها، مما أثر بدوره على المؤشرات الوزنية وعلى رأسها مؤشر كويت 15 والمؤشر الوزني حيث وصلا إلى أحد أدنى مستوياتهما منذ 20 مارس 2014 نحو 1,121 نقطة في 25 نوفمبر 2014 و463,5 نقطة في 27 نوفمبر 2014 على التوالي.

هذا وقد ظل المؤشر السعري تحت مستوى الـ 7,000 نقطة للأسبوع الثاني على التوالي، ومن المتوقع أن تواضع أحوال السوق قد تؤثر سلبا على النتائج السنوية للشركات مما سينعكس على توزيعاتها. من الواضح أن ما يشهده السوق حاليا من حركة خجولة تعتمد بشكل كبير على العمليات المضاربية وإنه من الجيد أن يمر السوق بدورة تصحيح من وقت لآخر ولكن غياب المعطيات الإيجابية لفترات طويلة قد يكون له تأثير سلبي على المدى البعيد. ويبقى أيضا للعوامل الخارجية تأثيرها على الأداء العام للسوق حيث هبطت الأسواق الرئيسية في المنطقة مع استمرار تراجع أسعار النفط كالسوق السعودي وسوق قطر وسوق دبي بنسب بلغت 3,7٪ و3,8٪ و1,5٪ على التوالي خلال هذا الأسبوع.

وفي نهاية تداول الأسبوع الماضي بلغت القيمة السوقية الرأسمالية للشركات المدرجة في السوق الرسمي 30,979 مليار دينار بانخفاض قدرة 67,6 مليون دينار وما نسبته 0,2٪ مقارنة مع نهاية الأسبوع قبل الماضي والبالغة 31,046 مليون دينار وارتفاع قدره 327,9 مليون دينار وما نسبته 1,1٪ عن نهاية 2013.

مبادلات أسهم قيادية حدّت من التراجع لمستويات متدنية

15,8 مليون دينار متوسط السيولة في البورصة

شريف حمدي

واصل سوق الكويت للأوراق المالية تراجع مؤشراته بشكل جماعي متأثرا بتداعيات تراجع أسعار النفط في السوق العالمي، كما استمر تدني السيولة بنسبة 5,5٪ مقارنة مع الأسبوع الماضي، حيث تراجع إلى 79 مليون دينار بواقع 15,8 مليون دينار كمتوسط يومي مقابل 83,7 مليون دينار بواقع 16,7 مليون دينار في الأسبوع الماضي وهو أمر يدعو للتخوف والقلق من مستقبل السيولة خلال الفترة المتبقية مع اقتراب نهاية تداولات هذا العام.

ومن أبرز العوامل المؤثرة في انخفاض سيولة البورصة الكويتية ما يلي:

● انخفاض الثقة في بورصة الكويت في ظل التراجع المستمر منذ فترة دون أن يكون هناك توقع مدى زمني لانتهاء حالة التردي التي يعيشها السوق، ومن ثم تحول مساره للاتجاه الصاعد، فكثير من المتعاملين يفضلون التخارج أو الإحجام ريثما تتحسن أوضاع السوق نسبيا، علما أن سوق الكويت هو الوحيد الخاسر منذ بداية العام الحالي مقارنة مع باقي أسواق الخليج بنسبة 7,5٪ على مستوى مؤشره السعري، فضلا عن تآكل مكاسب المؤشرات الوزنية بشكل لافت تزامنا مع تراجع أسعار النفط.

● استهداف شريحة كبيرة من المتعاملين للأسهم الرخيصة سعريا في ظل ضبابية مستقبل السوق على المدى القريب، وهو ما يظهر من خلال استحواذ أسهم تقل قيمتها السعرية عن 40 فلسا على أغلب أحجام التداول.

وباستثناء قيمة تداولات الأسهم التي شهدت عمليات تبادل مراكز كالتي تمت على أكثر من سهم بنكي خلال تعاملات الأسبوع عن طريق محافظ أجنبية، يظهر مدى ضعف السيولة التي تستهدف عمليات تداول فعلية، وكان من الممكن أن تسجل تعاملات الأسبوع قيمة تداول أكثر انخفاضا منذ فترة طويلة، خاصة أن جلسة افتتاح الأسبوع شهدت مستوى سيولة قريبا من السيولة الرمضانية ببلوغها 9,3 ملايين دينار فقط في سوق مالي تتجاوز قيمته الرأسمالية 100 مليار دولار.

وأنهت البورصة الكويتية تعاملات الأسبوع على انخفاض مؤشر كويت 15 بنسبة 0,4٪ متراجعا بـ 5 نقاط ليستقر عند 1122 نقطة، كما تراجع المؤشر الوزني بنسبة 0,6٪ بخسارته 3 نقاط ليستقر عند 463 نقطة، كما واصل المؤشر السعري استقراره دون 7000 نقطة بعد أن أضاف لخسائره السابقة 9 نقاط ليستقر عند 6986 نقطة.

تراجع بورصة الكويت.. إلى متى؟